دراسة عن التضخم فى الاقتصاد المصرى
(١٩٦٠ ــ ١٩٧٤)

د. عبد المنعم راضى
كلية التجارة ــ جامعة عين شمس

شهدت الفترة منذ بداية التخطيط القومى الشامل فى مصر وحتى الوقت الحالى ارتفاعا متواصلا فى مستويات الأسعار ، وما يتبع ذلك من آثار على عديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع،وتهتم الدراسة الحالية أولا ببيان ظاهرة التضخم فى مصر وكذا الضغوط التضخمية المختلفة الموجودة فى الاقتصاد المصرى . ثم ثانيا نحاول أن نستعرض أهم أسباب هذا التضخم ، وفى الجزء الثالث من الدراسة نقدم بعض أساليب علاج التضخم فى مصر .

أولا : ظاهرة التضخم :

نعنى بظاهرة التضخم وجود ارتفاع متواصل فى مستوى الأسعار ولفترة زمنية كافية ممـــا ينتج عنه آثار على توزيع الدخل ونموه وعلى وجود حجم المدخرات والتجارة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية(١) وسوف نعرض هنا الى بيان اتجاه مستوى الأسعار فى مصر ونشير فى ذلك الى الرقم القياسى لأسعار الجملة ونفقة المعيشة .

السنوات	المواد الغذائية	جميع المواد
٦٠/٦٠	١٠٢,٨	١٠٠,٥
٦٦/٦٥	١٣١,٨	١١٧,٣
٧٠/٧٠	١٥٥,٧	١٣٣,٩
٧٢/٧١	١٧٠,٣	١٣٩
نهاية ١٩٧٢	١٧٤	١٤٣

(١) فى تعريف التضخم انظر :
دكتور عبد المنعم راضى « اقتصاديات النقود والبنوك » مكتبة عين شمس ١٩٧٥ ص ٥٤
أيضا بالنسبة للاطار النظرى لتحليل مؤشرات التضخم والضغوط التضخمية ينظر مجموعة البحوث العلمية المنشورة فى :
Commission on money and credit, «Inflation, growth and employment. A series of research studies prepared for the commission on money and credit». Prentice Hall Inc. Englewood Clipps. N.J. 1969.

تابع الرقم القياسى لأسعار الجملة ٦٠/٥٩ = ١٠٠

السنوات	المواد الغذائية	جميع المواد
نهاية ١٩٧٣	٢٠١,٧	١٥٩
» ١٩٧٤	٢٣٠	١٧١

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء — مختارات من الاحصاءات العامة لـ ج.م.ع. (١٩٥١/١٩٥٢ — ١٩٧٤)

الرقم القياسى لأسعار التجزئة (نفقة المعيشة)

١٠٠ = ٦٠/٥٩

السنة	المواد الغذائية	نفقة المعيشة
٦١/٦٠	٩٨,٤	١٠٠,٣
٦٦/٦٥	١٤٥,٧	١٢٣,١
٧١/٧٠	١٦٥,٢	١٣٧,٣
٧٢/٧١	١٧٢,٥	١٢٧
نهاية ١٩٧٢	—	١٤٧
» ١٩٧٣	—	١٥٧
» ١٩٧٤	—	١٧٨,٢

المصـــدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء
مختارات الاحصاءات العامة لـ ج.ع.م. (٥٢/٥١ — ١٩٧٤) .

وبالنسبة للأرقام القياسية لأسعار الجملة فاننا نلاحظ أن قد سجل ارتفاعا مستمرا خلال سنوات الدراسة . ولعل الفترة الأولى من السبعينات توضح أن الرقم القياسى لأسعار الجملة فى المتوسط قـد ارتفع من ١٣٣٫٩ عام ٧١/٧٠ الى ١٧١ فى نهاية ١٩٧٤ . فبينما ارتفع الرقم بمقدار ٣٤ نقطة مئوية خلال عشر سنوات فى الستينات ، فانه قد ارتفع بشدة وبمقدار ٣٧ نقطة مئوية خلال أربع سنوات فقط من بداية السبعينات . ولعل الارتفاع فى الرقم القياسى لأسعار الجملة للمواد الغـذائية يسـجل أيضا ارتفاعا ملحوظا . فهذا الرقم يسجل زيادة قدرها ٥٦ نقطة مئوية خلال عشر سنوات فى الستينات ، انه يسجل زيادة قدرها ٧٥ نقطة مئوية خلال أربع سنوات فى السبعينات . ذلك أن الرقم القياسى لأسعار الجملة للمواد الغذائيـة

هو ١٥٥ر٧ فى عام ٧١/٧٠ وارتفع الى ٢٣٠ عـــام ١٩٧٤ . ومن ذلك نرى أن أسعار المواد الغذائية ترتفع بمعدلات أكبر من الرقم العام لأسعار الجمـــلة .

وبالنسبة للرقم القياسى لنفقة المعيشة فانه يوضح أيضا ارتفاعا . وفى الجدول الخاص بهذا الرقم نجد انه قد ازداد بمقدار ٣٧ نقطة مئوية خلال عشر سنوات فى السبعينات . ولعل نقطة المعيشة تسجل زيادة أكبر بالنسبة للمواد الغذائية . فلقد سجلت زيادة قدرها ٦٥ نقطة مئوية خلال الستينات . ومازالت تسجل ارتفاعها فى السبعينات .

ويحسن أن نوضح هنا أن ارتفاع أسعار الجملة قـــد لا يطابق تماما ما يعبر عنه واقعيا من ضغوط تضخمية . وذلك أن الأسعار الرســـمية للجملة قـــد تكون مخالفة للواقع كما أن هذه الأسعار قد لا تنعكس تماما فى الأرقام القياسية لنفقة المعيشة . فهذه الأسعار الأخيرة قـــد تكون خاضعة لرقابة الدولة أو منخفضـــة بســـبب اعانات يتمتـــع بهـــا منتجو هـــذه الســـلعة .

ان هذه الأرقام القياسية تعبر فقط عن الأسعار الرسمية السائدة للسلع والخدمات فى مصر خلال فترة الدراسة لأسعار الجملة ونفقة المعيشة . وهذه الأسعار هى التى يتم مراقبتها وضبطها بواسطة الحكومة التى تحرص بطبيعة الحال على ألا ترتفع الا فى أضيق الحدود . ولا شك أن التضخم الذى تظهره هذه الأرقام هو التضخم المكبوت ، حيث ترتفع الأسعار بصورة ضيقة ومحدودة بسبب ما تمارسه الحكومة من ضغوط على الأسعار . أما لو تركت الأسعار لتسير على حالها ، وبدافع قوى العرض والطلب الحر فانها ربما ارتفعت بمعدلات كبيرة تفوق ما تعلنه الأرقام القياســـية الموضحة فى الجداول . وبذلك يصبح التضخم تضخما ظاهرا أو مفتوحا .

ومـــا يوحى بأن التضخم فى مصر تضخم مكبوت ما نلاحظه من وجـــود السوق السوداء والطوابير الطويلة خلف ما تبيعه المجمعات الاستهلاكية أو محلات القطاع العام .وبالرغم من أن هذا الأسلوب يمنع من احتمـــالات حدوث مزيد من ارتفاع الأسعار ، الا أن هناك بعض الانتقادات التى يمكن أن توجه اليه .

ويقول البعض عن أسلوب كبت الأســـعار بالتســـعيرة الجبرية ومنح الاعانات ، وغيرها من الوسائل ، بأنها كلها أمور تعوق من سريان أســـعار الندرة وتوضيح المستوى الحقيقى للأسعار فى ظل قوانين العرض والطلب . ان عدم استخدام جهاز الأسعار كما يعبر عنه قانون العرض والطلب قـــد يجعل من الصعب توجيه الموارد الى أفضل الاستخدامات فى المجتمع ويعوق بذلك من تحقيق الكفاءة الاقتصادية والتخصيص الأفضل للموارد . ولعل التدخل من أجل منع مزيد من الارتفاع فى مستوى الأسعار ، أو المحافظـــة على استقرار مستوى الأسعار يمثل التعارض التقليدى بين تحقيق أهـــداف

المجتمع الاقتصادية كلها دفعة واحدة . فتحقيق مزيد من عدالة توزيع الدخل واستقرار مستوى الأسعار قد يتعارض مع التوجيه الأمثل للموارد أو تحقيق العمالة الكاملة وهكذا .

مؤشرات التضخم فى الاقتصاد المصرى :

شاهدنا مما سبق أن ظاهرة التضخم موجودة فى الاقتصاد المصرى وذلك بما أوضحته الأرقام القياسية للجملة ونفقة المعيشة . ونعرض فيما يلى لبيان الضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصرى . وسوف نستخدم لذلك مؤشرات منها فائض الطلب المحلى وعجز الادخار عن الاستثمار ، وفائض المعروض النقدى ، وعجز ميزانية الدولة ، وزيادة الأجر عن الانتاجية ، وعجز ميزان المدفوعات أو الميزان التجارى .

فائض الطلب المحلى : (الفجوة التضخمية)

يتصف الاقتصاد المصرى بوجود نمو متواصل فى الطلب المحلى يفوق قدرات الاقتصاد القومى فى تلبية الطلب . ويمكن قياس فائض الطلب المحلى بمقارنة الانفاق على الاستثمار المحلى وكذا الاستهلاك العائلى والعام بالأسعار الجارية ، بمقارنة ذلك بقمية الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة لسنوات متوالية . ويمثل الفرق فائض الطلب المحلى .

فائض الطلب فى الاقتصاد المصرى ٦٠/٦١ ــ ١٩٧٤

السنة	الطلب الكلى* المحلى	الناتج المحلى الإجمالى بأسعار ٥٩/٦٠	فائض الطلب المحلى
٦٠/٦١	١٤٧٩,٨	١٤٥٥,٢	٢٤,٦
٦٥/٦٦	٢٥١١,٤	٢٠٩٢,٨	٤١٨,٦
٧٠/٧١	٣٢٩٩,-	٢٣٥١,-	٩٤٨,-
٧١/٧٢	٣٥١١,١	٢٣٨٦,٨	١١٢٤,٣
١٩٧٢	٣٦٠٩,٣	٢٣٦٨	١٢٤١,٣
١٩٧٣	٣٨٦٠,٩	٢٢٩٩,٤	١٥٦١,٥
١٩٧٤	٤٣٥١,٢	٢٣٠٣	٢٠٤٨,٢

* الطلب الكلى المحلى = الاستثمار المحلى الاجمالى + الاستهلاك العام + الاستهلاك العائلى .

المصدر : وزارة التخطيط تقارير متابعة وتقييم النمو الاقتصادى لـ ج.ع.م سنوات مختلفة .

ومن هذه البيانات الواردة بالجدول السابق يتضح أن الاقتصاد المصرى يتصف فعلا بنمو ظاهرة فائض الطلب المحلى عاما وراء آخر . فعند بداية الستينات كان فائض الطلب يقدر بـ ٢٤٫٦ مليون جنيه ، وفى منتصف الستينات أصبح فائض الطلب ٤١٨٫٦ مليون جنيه ، ويرتفع هذا الرقم الى ٩٤٨ مليون جنيه فى عام ١٩٧١/٧٠ . وأخيرا نجد ارتفاعا شديدا فى فائض الطلب عام ١٩٧٤ يصل الى ٢٠٤٨ مليونا من الجنيهات .

ولاعطاء صورة واقعية أكثر تأثيرا عن فائض الطلب المحلى والقوى التضخمية فى الاقتصاد المصرى فاننا سوف نقارن بين نصيب الفرد من فائض الطلب المحلى وبين نصيب الفرد من الدخل القومى الاجمالى الحقيقى . وسنجد من المقارنة أن سنة وراء أخرى يتزايد نصيب الفرد من فائض الطلب المحلى . وأن نصيب الفرد من الدخل القومى الاجمالى الحقيقى لا يتزايد بمعدلات كافية بل يتناقص فى السنوات الأخيرة ممـا يجعل نسـبة نصيب الفرد من فائض الطلب الى نصيبه من الدخل الحقيقى فى تزايد مستمر . وهذا ما نعرضه فى الجدول التالى : ـ

نسبة نصيب الفرد من فائض الطلب المحلى لدخله الحقيقى

	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
السنة	إجمالى الناتج القومى بأسعار ٥٩/٦٠ بالمليون جنيه	فائض الطلب المحلى بالمليون جنيه	عدد السكان بالمليون	نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى	نصيب الفرد من فائض الطلب	نسبة فائض الطلب للدخل الحقيقى
	(١)	(٢)	(٣)	(١)÷(٣)	(٢)÷(٣)	(٥)÷(٤)٪
٦١/٦٠	١٣٥٦٫٧	٢٤٫٦	٢٦٫٣٩٧	٥١٫٤	٠٫٩	١٫٨
٦٦/٦٥	٢٠٣٥٫٩٧	٤١٨٫٦	٣٠٫٢٩٤	٦٧٫٢	١٣٫٨	٢٠٫٥
٧١/٧٠	٢٣٠٦٫٦٥	٩٤٨	٣٣٫٧٥٢	٦٨٫٣	٢٨٫١	٤١٫١
٧٢/٧١	٢٣٤٫٢٧	٢٠٢٤٫٣	٣٤٫٦٠٩	٦٧٫٧	٣٢٫٥	٤٨
٧٢	٢٣٥٨٫٢٨	١٢٤١٫٣	٣٥٫٧٨٠	٦٥٫٩	٣٤٫٧	٥٢٫٦
٧٣	٢٢٨١٫٢٣	١٥٦١٫٥	٣٦٫٦٢١	٦٢٫٣	٤٢٫٦	٦٨٫٤
٧٤	٢٢٩٩	٢٠٤٨٢	٣٤٫٤٦٣	٦١٫٤	٥٠	٨١

ـ مصادر الدخل الحقيقى والسكان ـ تقارير متابعة النمو ـ وزارة التخطيط القومى سنوات مختلفة .

ـ بقية الأعمدة مستخلصة من الجدول السابق أو حسب ما هو موضـح .

وهذا الجدول يوضح أن نصيب الفرد من الدخل القومى الاجمالى الحقيقى قد انخفض خلال النصف الأول من السبعينات عما كان عليه خلال الستينات . لقد انخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الاجمالى الحقيقى بأسعار ٦٠/٥٩ من ٦٨ر٣ جنيها فى عام ٧١/٧٠ الى ٦١ر٤ جنيها فى عام ٧٤ . هذا بينما أخذ نصيب الفرد من فائض الطلب فى التزايد عاما وراء آخر ، فقد سجل هذا الرقم ارتفاعا من ٢٨ر١ جنيها خلال عام ٧١/٧٠ الى مقدار ٥٠ جنيها عام ١٩٧٤ . ولذلك نجد أن نسبة فائض الطلب الى الدخل القومى الحقيقى للفرد فى مصر قد تزايدت من ٤١ر١٪ عام ١٩٧١/٧٠ لتصل الى ٨١٪ خلال عام ١٩٧٤ ، وهذه ولا شك نسبة مرتفعة للغاية ويمكن أن نذكر أن متوسط نسبة فائض الطلب المحلى الى الدخل الحقيقى للفرد خلال الفترة من ٧٠ — ٧٤ هى ٥٨٪ تقريبا . ويعنى هذا أن أكثر من نصف دخل الفرد فى مصر خلال النصف الأول من السبعينات يمثل زيادة عن الطاقة الانتاجية الحقيقية للاقتصاد القومى .

تطور الاستهلاك النهائى :

وفى البحث عن أسباب زيادة الطلب الكلى على الناتج القومى الحقيقى، نجد أن نمو حجم الاستهلاك العائلى والعام بالنسبة الى الدخل القومى يعبر عن ميل متزايد للاستهلاك خلال الفترات الزمنية المتوالية .

وفى الجدول التالى نوضح نمو الاستهلاك العائلى والعام ونسبته الى الناتج المحلى الاجمالى .

تطوير نسبة الاستهلاك النهائى للناتج القومى

السنة	الناتج المحلى الإجمالى بالسعر الجارى م.ج	الاستهلاك العائلى	الاستهلاك العائلى للناتج المحلى	الاستهلاك العام	الاستهلاك العام للناتج المحلى	استهلاك عائلى وعام للناتج المحلى
٦١/٦٠	١٤٥٩,٦	٩٩٣,٣	٦٨,٠٧	٢٥٥,٩	١٧,٥٣	٨٥,٦٠
٦٦/٦٥	٢٤٥٤,٩	١٥٨٣,٣	٦٤,٤٩	٦٤,٤٩	٤٨١,٩	٨٣,٨٤
٧١/٧٠	٣١٤٥,٥	٢٠٦٥,٨	٦٥,٦٧	٧٩٤,٢	٢٥,٢٤	٩٠,٩١
٧٢/٧١	٣٣٣٦,٧	٢٢٠٧,٦	٦٦,١٦	٨٨٣,٢	٢٦,٤٦	٩٢,٦٢
١٩٧٢	٣٤١٧	٢٢٣٧	٦٥,٤٦	٩٠٥	٢٦,٤٨	٩١,٩٤
١٩٧٣	٣٦٦٣	٢٢٣٩	٦٣,٨٥	١٠٢٠	٢٢,٨٤	٨٦,٦٩
١٩٧٤	٣٩٥٦	٢٥٨٩	٦٥	١٠٩٧	٢٦	٩٢

المصدر : الناتج المحلى والاستهلاك العائلى والعام من تقارير متابعة النمو ـ وزارة التخطيط سنوات مختلفة .

ومن هذه البيانات يتضح أن حجم الاستهلاك النهائى الذى كان يمثل ٨٥٪ من اجمالى الناتج المحلى عام ٦١/٦٠ أصبح يمثل ٩٢٪ من هذا الاجمالى عام ١٩٧٤ م ممـــا يوضح أن هناك تزايدا مستمرا فى الميل للاستهلاك . ومن ناحية أخرى فان الزيادة واضحة فى أن الاستهلاك العام يتزايد نصيبه الذى ارتفع من ١٧٪ عام ٦١/٦٠ الى ٢٧٪ عام ١٩٧٤ .

ولعل هذا النمو المتزايد فى الاستهلاك النهائى وبالذات فى الاستهلاك العام يؤدى بنا الى مناقشة أحد المؤشرات الرئيسية فى الضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصرى وهو العجز المتزايد فى الموازنة العامة للدولة .

العجز فى ميزانية الدولة :

ان المتتبع لنفقات وايرادات الدولة فى الاقتصـــاد المصرى يستطيع أن يلاحظ العجز المتزايد فى ميزانية الدولة . ولعل من أسباب تبرير هذه الزيادة النفقات والالتزامات الحكومية التى فرضها التطبيق الاشتراكى فى مصر ، هذا بالاضافة الى التزامات المعركة والتنمية والنمو الكبير فى الأجهزة والادارات الحكومية وما يترتب على ذلك من أعباء مالية على خزائن الدولة .

ومن الجدول التالى يمكننا أن نتتبع نمو العجز فى ميزانية الدولة :

تطور العجز فى ميزانية الدولة (مليون ج م)

السنة	الإيرادات	النفقات	العجز فى الميزانية
٦١/٦٠	٥٤٠,٥	٧٠٠,١	١٥٩,٦
٦٦/٦٥	٩٥٧,١	١٢٠٦,-	٢٤٨,٩
٧١/٧٠	٢١٥٠,٣	٢٤٤٦,٢	٢٩٥,٩
١٩٧٢	٢١٠٢,٤	٢٣٣٥,٩	٢٣٣,٥
١٩٧٣	٢٥٥٩,٦	٢٨١٥,	٢٥٥,٤
١٩٧٤	٢٩٤٤,٤	٣٥٤١,٧	٦٩٥,٣

المصـــدر : السنوات الثلاث الأولى ـــ البنك الأهلى المصرى ـــ النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة . السنوات التالية من تقدير متابعة النمو الاقتصادى لـــ ج.ع.م. عام ١٩٧٤ .

ومن هذا الجدول السابق نجد أن عجز ميزانية الدولة الذى تضاعف تقريبا خلال عشر سنوات ثم تضاعف مرة أخرى من حوالى ٣٠٠ مليون جنيه عام ٧١/٧٠ الى ما يقرب من ٦٠٠ مليون جنيه عام ١٩٧٤ . ان الفترة الأولى من السبعينات قـــد شهدت مضاعفة العجز فى ميزانية الدولة وهو

ما لم يحدث الا خلال عقد من الزمن فى الستينات . والحديث عن هذا العجز المتزايد فى ميزانية الدولة ينقلنا الى أحد الضغوط التضخمية الأخرى فى الاقتصاد المصرى وهو تمويل هذا العجز عن طريق القطاع المصرفى وزيادة مديونية الحكومة للجهاز المصرفى عموما .

عجز ميزانية الدولة والدين العام المصرفى :

ان عجز ميزانية الدولة لا يمثل خللا فى الاقتصاد القومى اذا كان هذا العجز ممولا من مدخرات المجتمع الحقيقية كالضرائب أو السندات الحكومية لغير الجهاز المصرفى أو من نقد أجنبى . وفى نفس الوقت أن يكون انفاق الدولة موجها لأغراض انتاجية تؤدى لزيادة الدخل القومى وزيادة حصيلة الضرائب فيما بعد .. على أنه يبدو أن عجز الميزانية فى مصر كان ينمو فى نفس الوقت الذى ينمو فيه الدين العام المصرفى والتزام الحكومة للجهاز المصرفى عموما . ويوضح الجدول التالى مقدار التطور فى عجز ميزانية الدولة وفى حجم الدين العام المصرفى :

عجز ميزانية الدولة وتطوير الدين المصرفى بالمليون جنيه

السنة	عجز الموازنة العامة	حجم الدين العام المصرفى
٦١/٦٠	١٥٩,٦	٣٢٣,٣
٦٦/٦٥	٢٤٨,٩	٥٧٠
٧١/٧٠	٢٩٥,٩	٦١٦,٦
٧٢/٧١	–	٦٩٦,٥٦
١٩٧٢	٢٣٣,٥	٧٩٢,٨١
١٩٧٣	٢٥٥,٤	٩٢٩,٦٦
١٩٧٤	٥٩٦,٣	١٠٧٧,٢

المصدر : البنك الأهلى المصرى ــ النشرة الاقتصادية ــ أعداد مختلفة .

ويوضح هذا الجدول أنه فى نفس الوقت الذى كان يتزايد فيه عجز الموازنة العامة كان حجم الدين العام المصرفى يتزايد أيضا .

ففى فترة الستينات تضاعف عجز ميزانية الدولة (من ١٥٩٫٦ الى ٢٩٥٫٩ مليونا من الجنيهات) ، وكذا فى النصف الأول من السبعينات ، تضاعف عجز الموازنة العامة للدولة (من ٢٩٥٫٩ الى ٥٩٦٫٣ مليونا من الجنيهات) وتزايد أيضا حجم الدين العام زيادة كبيرة (من ٦٩٦٫٥٦ الى ١٠٧٧٫٢ مليونا من الجنيهات) .

وهذا التزايد المستمر فى عجز ميزانية الدولة وزيادة مديونية الحكومة للقطاع المصرفى قد صاحبه أيضا زيادة فى كمية وسائل الدفع فى المجتمع مما يشكل أحد الضغوط الرئيسية على ارتفاع الأسعار فى الاقتصاد المصرى . ويأخذنا هذا القول الى مناقشة المعروض النقدى وتطوير وسائل الدفع خلال فترة الدراسة .

فائض المعروض النقدى (الفجوة التضخمية) :

بالاضافة الى قياس الفجوة التضخمية عن طريق فائض الطلب المحلى ، فانه يمكننا أن نقدم ما يسمى بمعيار فائض المعروض النقدى كمقياس للفجوة التضخمية أو الضغوط التضخمية . ويتخذ هذا المعيار الصورة الآتية : ـ

$$\text{الفجوة التضخمية} = \text{الزيادة فى عرض النقود} - \frac{\text{كمية النقود}}{\text{اجمالى الناتج القومى}} \times \text{الزيادة}$$

اجمالى الناتج القومى

ويتضح مغزى هذا المقياس فيما ندركه من أن هناك نسبة معينة من كمية النقود الى اجمالى الناتج القومى يميل الأفراد الى الاحتفاظ بها . وعندما يزداد اجمالى الناتج القومى بقدر معين فان الأفراد يرغبون فى الاحتفاظ بكمية نقود تتناسب مع هذه الزيادة . واذا كانت الزيادة فى كمية النقود المعروضة فى المجتمع تفوق ما يرغب الأفراد فى الاحتفاظ به من نقود بالنسبة للزيادة فى الدخل الحقيقى ، فان هذا يعتبر نوعا من الضغط التضخمى . وفيما يلى نوضح فائض المعروض النقدى فى الاقتصاد المصرى خلال فترة الدراسة .

فائض المعروض النقدى (الفجوة التضخمية)

السنوات	الزيادة فى المعروض النقدى	كمية النقود إجمالى الناتج القومى	الزيادة فى إجمالى الناتج القومى	الزيادة غير التضخمية فى المعروض النقدى	فائض المعروض النقدى
٦١/٦٠	٣٨,١	٠,٢٨	٩٥,٠	٢٦,٦	١١,٥
٦٦/٦٥	٦١,٢	٠,٢٨	١٩٦,٤	٥٥,٠	٦,٢
٧١/٧٠	١٤,٨	٠,٢٥	١٥٩,٤	٣٩,٩	(-)٢٥,١
٧٢/٧١	٩١,٨	٠,٢٧	١٨٨,٢	٥٠,٨	٤١
ديسمبر ٧٢	١٢٣,٤	٠,٢٩	١٢٨,٥	٣٧,٣	٨٦,١
ديسمبر ٧٣	٢١٧,٢	٠,٣٣	٢٣١,٠	٧٦,٢	١٤١,٠
ديسمبر ٧٤	٢٩٩,٥	٠,٣٨	٣١٥,٠	١١٩,٧	١٧٩,٨

ـ **المصدر** : البنك الأهلى المصرى ـ النشرة الاقتصادية ـ العدد الأول ١٩٧٦ دراسة خاصة عن المعروض النقدى والسيولة فى مصر خلال الفترة من يوليو ١٩٦١ حتى ديسمبر ١٩٧٤ ص ٣٦ .

ـ المعروض النقدى يشمل النقود خارج البنوك + الودائع الجارية .

وكما هو واضح من هذا الجدول فان حجم فائض المعروض النقدى قد أخذ فى التزايد بشدة خاصة فى الفترة من ٧٢/٧١ الى نهاية ١٩٧٤ ، فقد زاد فائض المعروض النقدى من ٤٠ مليون جنيه الى ١٨٠ مليونا من الجنيهات ، ولا شك أن هذا الفائض فى المعروض من نقود متداولة هو مصدر رئيسى من مصادر الضغط التضخمى فى الاقتصاد المصرى . ويأخذنا هذا المعيار النقدى أيضا الى استعراض معيار آخر لقياس الضغط التضخمى وهو معامل الاستقرار النقدى .

معامل الاستقرار النقدى :

يقيس معامل الاستقرار النقدى درجة استقرار مستويات الأسعار عن طريق نسبة معدل التغير السنوى فى المعروض النقدى الى معدل التغير فى الناتج القومى الاجمالى الحقيقى . فاذا زاد المعامل عن واحد صحيح فهو دليل على ضغط تضخمى ، واذا قل المعامل . عن واحد صحيح فهو دليل على وجود قوى انكماشية . ويوضح الجدول الآتى سلوك معامل الاستقرار النقدى فى فترة الدراسة .

معامل الاستقرار النقدى

السنة	معدل التغير السنوى فى المعروض النقدى	معدل التغير السنوى فى إجمالى الناتج القومى الحقيقى	معامل الاستقرار النقدى
٦١/٦٠	٤,٣	٦	٠,٧
٦٦/٦٥	١٠,١	١	١٠,١
٧١/٧٠	١,٨	٣	٠,٦
٧٢/٧١	١١,٨	٢	٥,٩
١٩٧٢	—	—	—
١٩٧٣	٢١,٧	٣-	٧,١ (-)
١٩٧٤	٢٤,٧	١	٢٤,٧

المصدر : الملحق الاحصائى جدول رقم (٣٨) — دراسة تحليلية للتضخم فى ج.ع.م مذكرة رقم ٥٤ خلال الفترة (٦٠ — ١٩٧٤) — جهاز تخطيط الأسعار ابريل ١٩٧٦ .

ويتضح من هذا الجدول أن معامل الاستقرار النقدى قد جد فى الزيادة فى خلال الفترة الأولى من السبعينات وتشير كل هذه المعايير النقدية الى مدى حدة الضغوط التضخمية على الاقتصاد القومى المعنوى .

الأجـــور والانتاجيـــة :

ومن مؤشرات الضغط التضخمى أيضا ما يمكن أن يحدث من زيادة متوسط أجر المشتغل عن انتاجية . وتشير الاحصاءات فى الاقتصاد المصرى الى الموقف الآتى : ــ

الرقم القياسى لمتوسط الأجر والانتاجية ٦٠/٥٩ = ١٠٠

السنة	متوسط الاجر	متوسط الانتاجية
٦١/٦٠-٦٥/٦٤	١٣١	١١٨
٦٦/٦٥-٧٠/٦٩	١٥٣	١٥٦
٧١/٧٠-٧٣	١٩٠	١٨١
١٩٧٤	٢٠٩,٢	٢٠٢

المصـــدر : جهاز تخطيط الأسعار دراســـة تحليلية للتضخم فى ج.م.ع خلال (١٩٦٠ ــ ١٩٧١) ابريل ١٩٧٦ ملحق رقم ١ .

وتدل بيانات هذا الجدول على أن متوسط الأجر يفوق متوسط الانتاجية خلال المدة الماضية فى الاقتصاد المصرى . ولعل السبب فى زيادة الأجر عن الانتاجية هو حداثة الصناعة فى مصر عموما ، وكذلك السياسات التوظيفية التى أملاها التطبيق الاشتراكى . يضـــاف الى ذلك بطبيعـــة الحال نقص الاستثمارات بالطبع وازدحام قطاع الخدمات والادارات الحكومية بالعمالة ذات الانتاجية المتضخمة .

عجز الميزان التجارى وسوء شروط التجارة :

تشير الاحصاءات الى تطور متزايد فى عجز الميزان التجارى وميزان المعاملات الجارية عموما خلال فترة الدراسة . وتشير أرقام عجز الميزان التجارى من الجدول التالى الى بعض الحقائق الآتية : ــ

تطوير العجز فى الميزان التجارى (بالمليون جنيه)

السنـــة	الصادرات	الواردات	العجـــز	نسبة تغطية الصادرات للواردات
٦١/٦٠	١٨٩	٢٢٤,٧	٣٥,٧	٨٤٪
٦٦/٦٥	٢٥٨,٥	٤٤٨,٥	١٩٠	٥٨٪
٧١/٧٠	٣٣٩,٣	٤٠٩,٤	٧٠,١	٨٢٪
٧٢/٧١	٣٤٩,١	٣٨٠,٤	٣١,٣	٩١,٨٪
٧٢	٣٥٨,٨	٥١٣,٩	١٥٥,١	٩,٨٪
٧٣	٤٤٤,٢	٥٤٢	٩٧,٨	٦٨٢٪
٧٤	٥٩٣,٣	٩٢٠,١	٣٢٦,٨	٦٤٪

المصـــدر : الملحق الاحصائى للدراسة التحليلية للتضخم فى ج.ع.م. (٦٠ ــ ٧٤) مذكرة رقم ٥٤ ــ جهاز تخطيط الأسعار .

ان العجز فى الميزان التجارى يتزايد مع مرور الزمن بمعدلات متزايدة . ففى فترة الستينات تضاعف العجز فى الميزان التجارى من ٣٥ر٧ مليون جنيه الى ٧٠ر١ مليون جنيه عام ٧١/٧٠ . أى أن مضاعفة العجز أخذت عشر سنوات تقريبا . أما فى الفترة من عام ١٩٧١/٧٠ الى عام ١٩٧٤ ، أو بالأحرى فى النصف الأول من السبعينات فقد تضاعف عجز الميزان التجارى ليس الى الضعف ولكن الى ما يقرب من خمسة أضعاف ، من ٧٠ر١ مليون جنيه الى ٣٢٦ر٨ مليون جنيه . ونحن نلاحظ أن معدل نمو الصادرات لا يلاحق معدل الزيادة فى الواردات بدليل أن نسبة تغطية الصادرات للواردات تناقص الى ٦٤٪ عام ١٩٧٤ . ولا شك أن ارتفاع الأسعار العالمى الذى حدث خاصة فى الفترة بعد عام ١٩٧٣ . قد ترك آثاره على ارتفاع قيمة الواردات .

وواقع الأمر أن الأرقام القياسية لأسعار الصادرات والواردات تشير الى تزايد أسعار الواردات بمعدلات تفوق زيادة أسعار الصادرات ، مما يشير الى تدهور معدلات التبادل الدولى وكونها فى غير صالحنا باعتبارنا دولة مستوردة أكثر منها مصدرة . وفيما يلى نقدم صورة لتطوير الأرقام القياسية لأسعار الصادرات والواردات خلال فترة الدراسة .

الرقم القياسى لأسعار الصادرات والواردات ومعدلات التبادل

السنة	إجمالى الصادرات	إجمالى الواردات	الواردات الاستهلاكية	معدل التبادل
٦١/٦٠	١٠٣,٥	٩٨	١٠١,٢	١٠٥,٦
٦٦/٦٥	١١٣	١٢٩,٨	١٤٤	٨٧,١
١٩٧٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧١	٩٨,٤	١٠٧,١	١٠٨,١	٩١,٩
١٩٧٢	١٠١,٩	١١٢	١١٩,٧	٩١
١٩٧٣	١٢٠,٣	١٢٠	١٤٠,٤	٩٩,٧
١٩٧٤	٢١٣,٣	٢٧٩,٩	٥١٩,٥	٨٠

المصدر : الملحق الاحصائى للمذكرة رقم ٥٤ لجهاز تخطيط الأسعار جدول رقم ٢٧ .

ويشير هذا الجدول الى أن الانخفاض الشديد فى معدلات التبادل واضحة عام ١٩٧٤ ، وهو العام التالى لحرب أكتوبر وارتفاع أسعار البترول وزيادة معدلات ارتفاع الأسعار العالمية ويشير الرقم القياسى لأسعار الواردات الاستهلاكية الى طفرة كبيرة فى هذا الرقم خاصة ما بين عامى ١٩٧٣ وعام ١٩٧٤ ، حيث ارتفع من ٤٠ر١٤٠ الى ٥ر٥١٩ .

ان الزيادة فى حجم الواردات عن الصادرات من العوامل الملطفة لظاهرة التضخم . فالواردات المتزايدة عن الصادرات تتيح قدرا أكبر من السلع لتلبية الطلب المحلى مما يخفض من حدة ارتفاع الأسعار . الا أن هناك أيضا آثارا مضادة لذلك وهى أولا أن أسعار الواردات ترتفع بشدة مما ينعكس على ارتفاع الأسعار المحلية . ومن ناحية أخرى فاننا مطالبون فى المدة الطويلة بزيادة حجم الصادرات سدادا للعجز فى الميزان التجارى وميزان المعاملات الجارية عموما مما يقلل من المتاح من سلع للاستهلاك المحلى . وهذا بالطبع يتطلب أن يزداد الانتاج بمعدلات كبيرة تعوض الزيادة فى الاستهلاك المحلى والزيادة فى الصادرات .

ولعلنا نخلص من كل هذه المؤشرات السابقة بأن ظاهرة التضخم واضحة فى الاقتصاد المصرى ، ومما يؤكد ذلك ليس فقط الأرقام القياسية لأسعار الجملة ونفقة المعيشة وانما ظواهر ومؤشرات الضغوط التضخمية التى يتعرض لها الاقتصاد القومى عموما . ومن مؤشرات الضغوط التضخمية ما عرضناه من مقاييس فائض الطلب المحلى ، وتطور معدلات الاستهلاك ، وبالتالى نقص الادخار المحلى ، والعجز فى ميزان الدولة . وتطور الدين المصرفى العام ، وكذا الفجوة التضخمية مقدرة بفائض المعروض النقدى . ثم مقاييس الأجور والانتاجية وعجز الميزان التجارى والأرقام القياسية للصادرات والواردات وفيما يلى ننتقل لمعالجة أهم أسباب التضخم فى الاقتصاد المصرى والتى تساعدنا مظاهر ومؤشرات الضغوط التضخمية فى تحليلها .

الجزء الثانى : أسباب التضخم فى مصر :

ان الحديث عن أسباب معينة باعتبارها مصدر التضخم هو أمر صعب ذلك ان ارتفاع متوسط الأسعار فى المجتمع هو نتيجة تفاعل كل مكونات الطلب الكلى والعرض الكلى وما تحتويه هذه المكونات من متغيرات اقتصادية متعددة . فالحديث عن مشكلة التضخم اذن لابد أن يتضمن الاشارة الى العديد من سلوك المتغيرات الاقتصادية الأخرى .

وعند مناقشة التضخم من جانب الطلب فى مصر فاننا لابد أن نتحدث عن الزيادة فى الاستهلاك والزيادة فى السكان وسنتناول بالبحث أيضا الزيادة المستمرة فى الواردات وخاصة من سلع استهلاكية غذائية بسبب عدم مرونة عرض الحبوب الغذائية ونقص نصيب الفرد منه والالتجاء الى الاستيراد من الخارج . ومن ضمن عوامل التضخم من جانب الطلب تناقش أيضا الانفاق الاستهلاكى والاستثمارى الكبير خلال سنوات التخطيط الشامل والانفاق الحربى كعامل من عوامل ارتفاع الأسعار .

وبالنسبة الى حجم الاستهلاك فى مصر فاننا نلاحظ أنه كان فى زيادة مستمرة خلال مدة الدراسة بأكملها . وتذكر الاحصاءات أن الزيادة فى المعدلات السنوية للاستهلاك بلغت فى المتوسط خلال فترة الستينات مقدار

٨٪ ، بينما بلغت الزيادة السكانية حوالى ٢ر٨٪ ، ممـا يعنى أن الزيادة فى الاستهلاك بلغت حوالى ثلاثة أضعاف الزيادة السكانية تقريبا(١) .

ومن ناحية أخرى فاننا قد شاهدنا أن نسبة الاستهلاك الى الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية آخذة فى الارتفاع خلال فترة الدراسة فقد أظهرت البيانات الخاصة بهذه النسبة انها ارتفعت من ٦ر٨٥٪ عام ١٩٦٠/١٩٦١ الى ٩٢٪ عام ١٩٧٤ . وهذا يترك هامشا طفيفا للادخار والاستثمار المحلى اللازم لتنمية الدخل القومى . ولا يفوتنا أن نذكر أنه من المألوف أن تصل نسبة الاستهلاك الى ٨٠٪ حتى يمكن أن تحقق المدخرات والاستثمارات القومية معدل نمو معقول وفى حدود ٧٪ سنويا فى الناتج القـومى .

ولعل من أسباب ارتفاع معدلات الاستهلاك ، بالاضافة الى الزيادة السكانية المرتفعة خلال المدة ، ما نلاحظه من ارتفاع الوعى والتوقعات نحو مستوى معيشة أفضل من جانب جماهير الشعب وهو الشعور الذى ساد المجتمع خلال فترة التخطيط الشامل فى الستينات ولقد أدى ذلك الى سلوك استهلاكى طموح لا يتمشى مع متطلبات وواقع التنمية الاقتصادية كذلك كان لاعادة توزيع الدخل بسبب تطبيق القوانين الاشتراكية لصالح العمال وذوى الدخل المحدود أن ارتفع حجم الاستهلاك ، حيث أن ميل هذه الطبقة للاستهلاك يكون كبيرا .

ومن حيث أثر الزيادة السكانية على الاستهلاك ، فانه يمكن التعبير عن ذلك بوضوح ، اذا علمنا أن الاحصاءات الرسمية تعلن عن أن ارتفاع معدل الزيادة السكانية قد وصل من ٢ر٣٨٪ سنويا فى المدة من عام ١٩٥٢ — ١٩٦٠ الى ٢ر٥٤٪ سنويا فى المدة من ١٩٦٠ — ١٩٦١(٢) .

ويعتبر هذا المعدل لزيادة السكان مرتفعا للغاية اذا ما قورن بغيره من الدول الأخرى . ولا شك أن معدلات الزيادة السكانية الكبيرة لهـا أثرها على زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات الحكومية الاستهلاكية . وبالاضافة الى ذلك فان ارتفاع معدلات الزيادة السكانية جعل التركيب العمرى للسكان يمثل نسبة كبيرة من الأطفال وصغار السن الذين هم عبء على الاقتصاد القومى وممـا يؤدى الى خفض نسبة القوى العاملة الى جملة السكان .

ويمثل جمود وعدم مرونة عرض الحبوب الغذائية مصدرا من مصـادر الضغط التضخمى فى مصر . وبسبب الضغط السكانى الكبير على موارد الثروة المحدودة فى مصر ، فان نصيب الفرد من انتاج الحبوب الغذائية قـد

---

(١) وكتور نبيل الروبى : التضخم فى الاقتصاديات المتخلفة ، ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصرى — الناشر مؤسسة الثقافة الجامعية بالاسكندرية ١٩٧٣ ص ١٨٤ .

(٢) الكتاب السنوى للاحصاءات العامة لـ ج.ع.م. ١٩٥٢ — ١٩٧١ ص ١١

تدهور مع مرور الوقت . وتذكر الأرقام انه فى المدة من ١٩٣٥/١٩٣٩ كان متوسط نصيب الفرد من انتاج الحبوب الغذائية يقدر بـ ٢٧٥ كيلو ، وقد انخفضت هذه الكمية لتصل الى ٢٢٤ فى عام ١٩٧٠(١) .

ولابد أن نشير هنا الى أن نقص انتاج الحبوب الغذائية وخاصة القمح والذرة يؤدى الى ضغط شديد على ميزان المدفوعات حيث يكون من الضرورى استيراد المزيد من هذه السلع لتلبية الاحتياجات السكانية المتزايدة . هذا فى الوقت الذى ترتفع فيه أسعار المواد الغذائية والحبوب وخاصة القمح بصورة لم يسبق لهـا مثيل والتى وصلت الى ٣٠٠٪ زيادة فى أسعارها فى السنوات القليلة الماضية . واذا علمنا أيضا انه فى الدول المتخلفة يحتل الانفاق على هذا البند من السلع جزءا كبيرا من دخل الأسرة ، فان هذا يفسر مدى أثر الطلب على ارتفاع الأسعار .

ومن العوامل التى يبدو أنهـا ذات أثر كبير على ارتفاع الأسعار فى مصر ، ليس فقط ما ذكرناه عند عرض الضغوط التضخمية من زيادة فى الاستهلاك الحكومى ، ولكن أيضا ما نذكره الآن من كبر حجم الانفاق على مشروعات التنمية الاقتصادية الذى شهدته البلاد فى الستينات والذى لم تشهد مثله من قبل فى تاريخها الحديث . ونحن نعلم أن الاقتصاد المصرى قـد أخذ بمبدأ التخطيط القومى الشامل ابتداء من أوائل الستينات وبدأت الدولة بخطـة السنوات الخمس وتحقيق الأهداف المرسـومة من زيادة الدخـل والعمالة الخ . وتذكر تقارير المتابعة وتقييم النمو ان الاستثمارات المعتمدة فى الخطة الخمسية الأولى ٦١/٦٠ — ٦٥/٦٤ مقدارها ١٥١٣ مليون جنيه بمتوسط سنوى قدره ٣٠٢٫٩ مليونا من الجنيهات وبنسبة ١٩٪ سنويا من اجمالى الدخل المحلى فى المتوسط خلال سنوات الخطة . كما بلغ حجم الانفاق الاستثمارى فى السنوات ٦٦/٦٥ الى ٧٠/٦٩ مقدار ١٩١٩٫٤ مليونا من الجنيهات ، وهو يعادل نسبة ١٦٫٨٪ من اجمالى الدخل المحلى فى المتوسط خلال هذه المدة . ولقد وجهت معظم هذه الاستثمارات الى خلق القاعدة الصناعية فى مصر فى حلوان وشبرا الخيمة وأسوان وغيرها من مناطق الجمهورية . وكذا الى مشروع السد وبعض مشروعات الاصلاح الزراعى . غير ان هذا الانفاق الاستثمارى لا يولد سلعا أو انتاجا فى نفس السنة ، ولكن الأمر يتطلب بعضا من الوقت . وخلال فترة الحمل ، وهى الفترة التى تنقضى بين الانفاق الاستثمارى والحصول على الانتاج لابد أن يولد نوعا من الضغوط التضـخمية . ففى هـذه الفترة يتسلم المقاولون وأصحاب مواد البناء والعمال وغيرهم مدفوعات نقدية . وحيث أن العمال يتسلمون أجورهم طوال فترة التشغيل وحتى ظهور الانتاج ، فان هذه الأجور تعتبر انفاقا تضخميا حيث لا يقابلها انتاج حقيقى الا فى المدة الطويلة وهكذا فان الانفاق الاستثمارى يكون دائما مصحوبا بقدر أو آخر من الضـغوط التضخمية .

(١) التضخم فى الاقتصاديات المتخلفة . مرجع سبق ذكره ص ١٩٤ .

ولا يفوتنا أن نذكر أن الدخل المتولد من الانفاق الاستثمارى وزيادة حجم السلع والخدمات قد يتواجد فى النصف الثانى من الستينات ، حيث أن التخطيط الشامل قد بدأ منذ بداية الستينات ، الا أن الانفاق الحربى والاستعداد للمعركة قد استنفد الكثير من وارد المجتمع ، ولم يترك للاستهلاك المدنى ما يساعد على خفض معدلات التضخم .

ان الحروب تؤدى بطبيعتها الى زيادة الطلب والانفاق بصورة سريعة ومتلاحقة مما يساعد على رفع الأسعار وسوء تخصيص الموارد والمضاربة وغير ذلك من الأوضاع الاقتصادية غير الطبيعية . هذا بالاضافة الى أن الحروب تصيب جزءا من اقتصاديات المجتمع بالدمار أو توجهه الى انتاج سلع حربية بدلا من سلع استهلاكية مما ينقص من حجم الموارد المتاحة للاستهلاك .

ولعل ما ضحى به الاقتصاد القومى المصرى خلال الحروب الأخيرة عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٣ لابد وأن يفوق أكثر من عشرة بلايين من الجنيهات وهو الأمر الذى يقيد بشدة من قدرة الاقتصاد على توفير الموارد اللازمة للانتاج . ان أى حساب تقريبى لما تحمله الاقتصاد المصرى من أعباء يذكر أن هناك تضحية فى نفقات الدفاع والجيش منذ عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٦٧ ، وكذلك الى عام ١٩٧٣ وما بعدها ولقد شهدت الحرب التضحية بمدن القناة الثلاث مع العديد من منشأتها ومصانعها . وهناك أيضا التضحية بدخل قناة السويس طوال سنوات اغلاقها ، والبترول الذى كان يتم استخراجه من سيناء وعائد السياحة . وكل هذه تمثل بلايين الجنيهات من الدخل المضحى به . وليس الأمر عند هذا الحد ولكن هناك أيضا الآثار المضاعفة السيئة على الاقتصاد القومى بسبب نقص العملات الأجنبية وتأخر الصيانة والاحلال وكذلك الأثر السيء على الحوافز . وكل هذا يؤدى بطبيعة الحال لنقص معدل النمو فى الاقتصاد القومى .

ولعل ما يحتل مجال الصدارة فى الحديث عن التضخم فى مصر ما حدث من تطور فى زيادة الأجور عن الانتاجية مما يؤدى الى ارتفاع التكلفة والأسعار . فبالاضافة الى ما شاهدناه من سلوك الأرقام القياسية للاجور وللانتاجية ، ومن أن الأولى كانت دائما تسبق الثانية ، فان حجم الأجور أيضا كان يسبق الزيادة فى اجمالى الدخل القومى ، وما ينتج عن ذلك من ضغط على الاستهلاك ورفع فى الأسعار .

فبالنسبة الى أعوام الخطة الخمسية الأولى نجد أن الأجور قد ازدادت، بمقدار ٦٠٪ ، أما اجمالى الدخل المحلى فقد ازداد بمقدار ٤٦ر٦٪ ، وهكذا سبقت الزيادة فى الأجور الزيادة فى الدخل مما يرفع من معدلات الطلب والاستهلاك ومن تكاليف وأسعار السلع . فقد بلغت الأجور فى الخطة الخمسية الأولى مقدار ٥٤٩ر٥ مليونا من الجنيهات فى سنة الأساس ٦٠/٥٩ ووصلت الى ٩٧٨ر٩ مليونا من الجنيهات فى سنة ٦٥/٦٤ بزيادة قدرها ٣٢٩ر٤ مليونا من الجنيهات . وفى السنوات التالية من عام ٦٦/٦٥ الى

٧٠/٦٩ زادت الأجور من ٣ر٨٩٠ مليونا من الجنيهات فى سنة الأساس ٦٥/٦٤ الى ٧ر١١٧٩ فى السنة الأخيرة ٧٠/٦٩ بزيادة قدرها ٤ر٢٨٩ مليونا من الجنيهات وبنسبة قدرها ٥ر٣٢٪ . هذا بينما بلغت نسبة الزيادة فى اجمالى الدخل المحلى مقدرا بالأسعار الجارية ٣ر٢٠٪ حيث قدر هذا الدخل بـ ١٩٧٥ مليونا من الجنيهات فى عام ٦٥/٦٤ ، وبمقدار ٨ر٢٥٥٢ مليونا من الجنيهات فى عام ١٩٧٠/١٩٦٩(١) . ومما يمكن قوله فى تفسير هذه الزيادة فى الأجور بالنسبة للدخل ان ذلك قد يعكس اتجاها عاما بضرورة المحافظة على نصيب أكبر للطبقات الكادحة فى الدخل وضرورة توفير مستوى معيشى أفضل لهم ومن هذه الأرقام السابقة نجد أن الأجور المحلية زادت بمقدار ٦٠٪ ، وازداد اجمالى الدخل المحلى بمقدار ٦ر٤٦٪ فى الخمس السنوات الأولى من الستينات . وفى النصف الثانى من الستينات زادت الأجور بنسبة ٥ر٣٢٪ بينما ازداد اجمالى الدخل القومى بنسبة ٣ر٢٩٪ . وتشير هذه الأرقام الى أن الزيادة فى الأجور أصبحت تسبق الزيادة فى اجمالى الدخل القومى وما يترتب على ذلك من زيادة الطلب الاستهلاكى وارتفاع الأسعار .

ولعل من أسباب الزيادة فى حجم الأجور ما تم من زيادة ضخمة فى حجم العمالة خلال الستينات ، حيث زاد حجم العمالة فى الاقتصاد القومى من ٦٠٠ر٦٠٠ر٦ مشتغل فى بداية الستينات الى ٧٠٠ر٢٨٤ر٨ مشتغل فى نهاية الستينات . ولا يعنى هذا أنه لا توجد بطالة مقنعة بين هؤلاء المشتغلين، ولكن مهما يكن فانهم مقيدون على جدول الأجور .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن نصيب الأجور فى اجمالى الدخل القومى قد تزايد خلال الستينات ، ولقد ارتفعت نسبة الأجور من ٨ر٤٢٪ فى عام ٦٠/٥٩ الى ٢ر٤٦٪ فى عام ١٩٧٠/٦٩ هذا فى الوقت الذى ازداد فيه أجر المشتغل عن انتاجيته مما أدى لمزيد من الضغط التضخمى . وتذكر الاحصاءات انه فى الخطة الخمسية الأولى ارتفع أجر المشتغل فى المتوسط بنسبة ٢ر١٣٪ عن سنة الأساس ، بينما لم ترتفع الانتاجية فى المتوسط الا بنسبة ٣ر١٨٪ ، كذلك فى النصف الثانى من الستينات زاد متوسط أجر المشتغل بنسبة ٤ر٣٢٪ فى الفترة من ٦٥/٦٤ الى ٧٠/٦٩ بينما زادت انتاجية المشتغل بنسبة ٤ر٢١٪ فقط (٢) .

هذا الفارق بين الزيادة فى متوسط الأجر وبمعدل أكبر من الزيادة فى الانتاجية لابد وأن يؤدى الى ارتفاع فى تكلفة الانتاج وارتفاع فى الأسعار . وهذه الظاهرة الخاصة بالانخفاض النسبى فى الانتاجية يجب أن تسترعى الانتباه لأن فترات التنمية الاقتصادية التى يصاحبها الاستثمار واستخدام الفنون الانتاجية الحديثة يجب أن يعبر عنها بزيادة الانتاجية وارتفاع الأجر الحقيقى للعامل وليس النقدى .

---

(١) المرجع السابق ص ٢١١ — ٢١٢ .
(٢) المرجع السابق ص ٢١٧ — ٢١٨ .

ثالثا : بعض الاقتراحات الخاصة بعلاج التضخم فى مصر :

لعل الأدوات التقليدية فى علاج التضخم والانكماش تذكر أن السياسة النقدية والمالية وكذا الرقابة المباشرة على أسعار السلع وخدمات عوامل الانتاج هى المستخدمة فى علاج التضخم . ولسنا هنا فى مجال الحديث عن تفاصيل هذه السياسات النقدية والمالية التقليدية ، ولكننا سنناقش الهيكل العام للمفاضلة بين احدى الوسائل لعلاج التضخم فى مصر .

وكما جرى العرف الاقتصادى على تقسيم الفترات الزمنية الى قصيرة وطويلة فاننا سنتحدث عن علاج التضخم خلال هاتين الفترتين . وفى الواقع يجب أن يكون الحديث عن زيادة الانتاج هو حديث الفترة الطويلة فهذه أمور تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاستثمارات اللازمة . ان العلاج الأساسى لظاهرة التضخم هى رفع معدل الزيادة فى الدخل القومى الحقيقى بحيث تصبح معدلات زيادة الناتج القومى تفوق بكثير معدلات الزيادة فى السكان . وهذه كما ذكرنا أمور تقع فى مجال نظريات التنمية والنمو الاقتصادى وهى تأخذ فترة زمنية طويلة . ويلزم بالتالى وضع وتنفيذ الخطط الاقتصادية الضرورية لتحقيق زيادة الانتاج . ولعل تحقيق هذا الهدف يتطلب المزيد من التضحية من جانب المجتمع ، حيث أنه فى نفس الوقت الذى توجه فيه الموارد لتدعيم قدرة البلاد الدفاعية من أجل تحقيق سلام عادل فى المنطقة وازالة آثار العدوان الاسرائيلى ، فان قضية التنمية وما يلزمها من موارد تضاعف من عبء التضحية على الاقتصاد القومى .

كذلك بالنسبة للحد من الاستهلاك وزيادة الادخار ، بتغيير ميل الأفراد للاستهلاك وزيادة الادخار واعادته الى ما كان عليه فى بداية الستينات ، فان هذا أيضا لا يتم الا فى الفترة الطويلة .

ولعل مشكلتنا الحالية هى تقديم حلول الفترة القصيرة لعلاج ارتفاع الأسعار . وتقضى قواعد السياسة النقدية والمالية بضرورة ضبط الزيادة فى كمية النقود ومحاولة تقليل فائض الطلب ، دون المساس بحجم العمالة بقدر الامكان .ويكون ذلك بزيادة حجم الضرائب وزيادةالدين العام بالاقتراض من الأفراد والهيئات وليس البنوك ، وكذلك محاولة تقليل الانفاق العام بقدر الامكان .

ولعل المجال الذى يعمل فيه البنك المركزى يتميز بنقص شديد فى حجم سوق الأوراق المالية وكذا نقص العادات المصرفية مما يحد من استخدام عمليات السوق المفتوحة فى التحكم فى كمية النقود . وحتى الحد من الزيادة فى كمية النقود لا يخشى فقط من آثاره الانكماشية على حجم الانتاج والعمالة، بل أيضا يخشى من آثاره على خفض الانفاق الحكومى . فلقد شاهدنا الى أى مدى يعتمد تمويل ميزان الدولة على القطاع المصرفى وهذا ما يوضحه النمو المتواصل فى الدين العام المصرفى .

ولقد أوضحت الدراسة أن الميل للاستهلاك فى تزايد مستمر وكذلك العجز فى ميزانية الدولة هو أيضا متزايد . وهكذا عجزت موارد الدولة من الضرائب أو من مدخرات الأفراد عن تمويل العجز فى ميزانية الدولة . وقد كان هذا العجز المتزايد فى ميزانية الدولة والممول عن طريق الجهاز المصرفى أحد الأسباب الرئيسية فى وجود ظاهرة فائض الطلب وارتفاع مستوى الأسعار .

ولعل الموقف يقتضى الآن أن تفاضل الحكومة بين الحد من الانفاق العام أو زيادة مواردها من الضرائب حتى يمكن خفض الاعتماد على الدين العام المصرفى للتمويل .

أما فكرة الحد من الانفاق العام الى هذا القدر الكبير الذى يوازن ميزانية الدولة فهو بطبيعة الحال أمر مستبعد ذلك أن التزامات الحكومة فى ظل المبادىء الاشتراكية القائمة يستبعد تماما هذا الفرض . ان الدولة ملتزمة حاليا بتمويل خطط التنمية الاقتصادية والانفاق العسكرى وتقديم العديد من الخدمات العامة والدعم والاعانة وهى أمور يؤدى أى نقص فيها الى الاضرار بمستوى معيشة الغالبية العظمى من الأفراد .

ويتركنا هذا الموقف السابق الى فحص ضرورة زيادة ايرادات الدولة من الضرائب كوسيلة لعلاج العجز فى الميزانية . وهنا نفرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة . وبالنسبة لزيادة الضرائب بصفة خاصة فاننا نتوقع أن يكون ذلك أمرا صعبا فى الدول النامية عموما . ذلك أن العمل على زيادة الضرائب قائم فعلا . ففى مجتمعنا ، ومجتمعات الدول النامية نجد زيادة الضرائب تتطلب تضحية كبيرة من جماهير الشعب ذات الدخل المحدود . ومن ناحية أخرى فان فرض ضريبة على الفئة الثرية فى هذه المجتمعات سوف ينتج عنها قدرات ضئيلة من الايراد . وستكون آثارها على الاستثمار ضارة . وسيبقى الأغنياء قادرين على الانفاق على الاستهلاك من مدخراتهم مهما كانت مستويات الضريبة . اننا نعتقد ولا شك أن الحد الأدنى للدخول فى هذه الدول منخفض جدا ويجعل من الصعب تخفيضه بواسطة الضرائب .

وفى مجال تنظيم الضريبة فى مصر فى المجال الزراعى والقطاع الريفى عامة فاننا نجد قدرا من المعوقات . فالقطاع الزراعى يتميز بغالبية من الأفراد تنتج لاستهلاكها الشخصى ولا تمر عملية الانتاج خلال الأسواق والمعاملات النقدية ويصبح من الصعب تقدير دخل الفرد أو ثروته الزراعية .

ومن ناحية أخرى نجد أن قطاعنا الصناعى والتجارى والخاص يلزم تشجيعه حتى يستطيع المساهمة فى زيادة الانتاج وحتى لا تقلل الضرائب من حوافز القائمين عليه ورغبتهم فى التوسع . وينقص فى هذا القطاع المحدود وجود دفاتر حسابية سليمة لأغراض الضرائب وسهولة حسابها . وكذلك نجد أن ادارة الضرائب ذاتها تشكو من كثرة العمل والملفات ونقص الكفاءات

والتدريب بالنسبة لحجم العمل . هذا بالطبع الى جانب الشعور بعدم المسئولية من جانب دافعى الضرائب الذى يؤدى الى تهرب الكثير منهم من دفع الضريبة .

واننا ندرك بالطبع القيود القائمة على زيادة حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة . ولا شك أن الضرائب المباشرة هى الأكثر مراعاة لعدالة فى توزيع الأعباء على المجتمع . ولا شك أيضا فى أن التضخم سيزيد من دخل فئات مستفيدة يلزم ملاحقتها ضريبيا . الا أن الواضح أيضا أن تعديل الهيكل الضريبى بأسلوب مدروس دراسة كافية وحتى يبقى هذا الهيكل سنوات كافية بلا تعديلات أو تغيرات تسىء الى مقومات الاستقرار الاقتصادى يلزم أن يأخذ هذا التعديل وقته الكافى . ان الالتجاء الى الضريبة المباشرة هو الأمر الواجب واللازم ولكن المسألة تأخذ وقتا .

أما الضرائب غير المباشرة فيبدو انهـا أكثر الأساليب اغراء لعلاج التضخم فى الفترة القصيرة بالرغم من عدم العدالة المتوفرة فى هذه الضريبة . ولكن مشاركة الملايين من جماهير المستهلكين فى سداد الضرائب غير المباشرة وفورا وبأقل تكلفة ممكنة يجعل حصيلتها كبيرة للغاية . ولقد شاهدنا أن ميزانية الدولة تعانى عجزا يقدر بمئات الملايين كما أن الميزان التجارى يعانى من العجز أيضا . ان فرض الضرائب غير المباشرة فى الفترة القصيرة للحد من الاستهلاك والواردات الاستهلاكية واستخدام الحصيلة لسد عجز الميزانية سوف يساهم بشدة فى علاج التضخم فى الفترة القصيرة . أما عدم فرض الضرائب غير المباشرة والاستمرار فى الالتجاء الى التمويل المصرفى لميزانية الدولة فانه سوف يساهم فى مزيد من التضخم عاما آخر وسوف يؤدى الى رفع الأسعار وبصورة عشوائية ضارة .

أما علاج الفترة الطويلة نسبيا فلابد أن يكون بزيادة الاعتماد على الضرائب المباشرة وبزيادة الانتاج والانتاجية . وهكذا يبدو أن التضخم وهو ما يؤدى الى نوع من عدم العدالة غير المخططة اقتصاديا ، يحتاج الى الاعتماد على الضرائب غير المباشرة وهو عدم عدالة مخططة كعلاج فى الفترة القصيرة . ان تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادى فى فترة قصيرة وكذا العمل على زيادة الدخل القومى وخلق مناخ مناسب له ، تبدو أنها من الأمور التى تتطلب التضحية الى حد ما بالعدالة فى توزيع الدخل فى الفترة القصيرة .

المراجـــع

أولا : كتب

١ ــ دكتور عبد المنعم راضى « اقتصاديات النقود والبنوك » الناشر مكتبة عين شمس ١٩٧٥ .

٢ ــ دكتور نبيل الروبى « التضخم فى الاقتصاديات المتخلفة » دراسة تطبيقية للاقتصاد المصرى ــ مؤسسة الثقافة الجامعية بالأسكندرية ١٩٧٣ .

Commission On Money and Credit «Inflation, growth and employment. A series of research studies, prepared for the commission on money and credit». Prentice Hall Inc. Englewood. Cliffs N.J. 1969.

ثانيا : دراسات لجهات متخصصة :

١ ــ جهاز تخطيط الأسعار « دراسة تحليلية للتضخم فى ج.م.ع. (٦٠ ــ ٧٤) مذكرة رقم ٥٤ ــ جهاز تخطيط الأسعار .

٢ ــ البنك الأهلى المصرى دراسة خاصة عن المعروض النقدى والسيولة فى مصر خلال الفترة من يوليو ١٩٦١ حتى ديسمبر ١٩٧٦ ــ العدد الأول ١٩٧٦ .

ثالثا : نشرات ودوريات وتقارير :

١ ــ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ــ مختارات من الاحصاءات العامة ل ج.م.ع. (١٩٥١/١٩٥٢ ــ ١٩٧٤) .

٢ ــ وزارة التخطيط القومى ــ تقارير متابعة وتقييم النمو الاقتصادى ل ج.م.ع. سنوات مختلفة .

٣ ــ البنك الأهلى المصرى ــ النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة .

٤ ــ البنك المركزى المصرى ــ التقرير السنوى ــ أعداد مختصة .